استراتيجية الكنيسة الكاثوليكية في تونس

قبل الثورة وبعدها

لقد ميزت سمتان بارزتان تاريخ الكنيسة في تونس في الزمن المعاصر: الصمت أمام الطغاة –كما كان الشأن مع زين العابدين بن علي تحت مبرر التزامها بـ"دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، فتغاضت بشكل مشين عن انتهاكات النظام البائد؛ وفي الآن نفسه مساهمتها الفعّالة في نشر الرعب في الغرب من الإسلام وكان الأَوْلى التنبه إلى مفهوم الملة الإبراهيمية الغائب. ربما كانت تنقص الكنيسة شجاعة الوجود لتجاوز إرث الدهور. لكن مما يلاحظ أن تصريحات رجالات الكنيسة في تونس قد باتت أكثر اتزانا عقب الثورة، وأكثر جرأة في التصريح بما يختلج في الصدور. بعد التطبيع الحذر للعلاقة بين رموز الحركة الإسلامية في تونس وتنظيمات الكنيسة .. .

عز الدين عناية باحث وأكاديمي تونسي، أستاذ في جامعة روما

استراتيجية الكنيسة الكاثوليكية في تونس

قبل الثورة وبعدها

"ليس من الصواب أن نقول إن الكنيسة بفضل مجمع الفاتيكان الثاني قد تحوّلت خلال بضعة أشهر من القرون الوسطى إلى عصر الحداثة".

مانْلِيو غراسيانو، القرن الكاثوليكي، إيطاليا ٢٠١٠، ص: ١٣.

تستند الكنيسة الكاثوليكية في تبرير حضورها في بلاد المغرب إلى ذكرى تاريخية زاهرة، كانت فيها المنطقة تابعة إلى المجال الحيوي للمسيحية الرومانية، سواء بموجب ما قدّمته من شهداء (بربيتوا وفليشيتا وماكسيميليان)، أو لما صعدته من بابوات (فيكتور الأوّل ١٨٩-١٩٩م وجيلاز الأول ٤٩٢-٤٩٦م)، أو لما زخرت به من لاهوتيين كبار (ترتوليانو وشيبريانو وأوغسطين) باتوا يعدون من آباء الكنيسة. وما يطبع المنطق الكنسي، ألا وهو الإقرار بالمسيحية المرؤمَنَة والتنكّر للمسيحية الدوناتية، كما تنكّرت لسالفتها الآريوسية، مصنِّفةً كلتاهما في عداد الهرطقة والبدعة . وغالبا ما تعوِّلُ الكنيسة في الراهن على إحياء الطبقة الأنثروبولوجية الغائرة في الشخصية التونسية وفي الشخصية المغاربية عامة، باستحضار أعلام المسيحية المرؤمَنِين . فضلا عن الزعم الرائج في الأوساط الكنسية في الراهن، أن المسيحية أُجتُثَّت من المنطقة قسرًا، والحال أن المسيحية الإفريقية ذبلت، ولم تشهد تطوّرا لاهوتيا يسمح لها بالتواصل. فليست العاصفة الموحّدية التي أطفأت جذوة المسيحية في إفريقية، بل كانت كمصباح غار زيته .

"امكثوا ههنا واسهروا معي"

سنسلّط الضوء بالأساس على مرحلة التاريخ الحديث التي تعنينا لمتابعة استراتيجية الكنيسة، وهي المرحلة التي طبعت ذاكرة التونسيين بحدث هام ألا وهو انعقاد المؤتمر الأفخاريستي في ماي من العام ١٩٣٠م. ولعلّها المرة الأولى التي أحسّ فيها التونسيون بأن هويتهم مهدّدة كما لم يحسوا من قبل. بقي ذلك الحدث محفورا في ذاكرة الناس، لما مثّله من تهديد فعليّ حينها، تلخّص في مخططات ما يُعرَف بـ"تونس الكاثوليكية" و"الجزائر الكاثوليكية" و"المغرب الكاثوليكي"، وما رافقها من برامج عامة وخاصة بكافة أقطار بلاد المغرب.

فما أن أُبرِمت معاهدة باردو ١٨٨١م بين الباي وفرنسا، مؤذنة بخضوع تونس لسلطة الحماية، حتى سارعت الكنيسة بتعيين شارل لافيجري قاصدا رسوليا. وتلاها في مرحلة لاحقة اتفاق ربَطَ الكنيسة الكاثوليكية بسلطة الحماية الفرنسية سنة ١٨٩٣، باتت بمقتضاه الكنيسة قانونية على أرض تونس، وليتشكَّلَ نوع من التحالف المتين بين الطرفين . ولكن مع حقبة الاستقلال ورحيل المستعمر وجدت الكنيسة نفسها عارية من الغطاء الفرنسي. فقد كان ذلك التحالف قائما على أساس ما تؤديه الكنيسة من دور، وبوصفها الوجه الحضاري الديني لفرنسا، غاب منه ذلك التوتر المعهود بين الكنيسة والدولة فوق الأراضي الفرنسية، ولم يطفُ على السطح سوى في فترات محدودة، كانت فيه السلطات الاستعمارية تضيّق الخناق على المبشرين، وتربط مهامهم بالوقت الملائم والظرف المناسب .

لكن واقع الاستقلال أملى على الكنيسة سياسة جديدة في المنطقة، سار فيها التعامل مع بلاد المغرب ضمن معطيين: أحدهما براغماتي والآخر استراتيجي. يتمثّل الأول في التسليم على مضض بهيمنة الإسلام والطابع العروبي على المنطقة والتعايش مع شكل الهيمنة السائد؛ والثاني في مواصلة نقض تلك البنية الحضارية الموسومة بطابع الغزو، مما يحوّل الإسلام والبعد العربي إلى دخيلين وطارئين، أملا في العودة بالمنطقة إلى فترة ما قبل الفتح الإسلامي، وهو الطرح البارز بالأساس مع أسقف الجزائر الأسبق هنري تيسيي .

إذن انتهى حلم "تونس الكاثوليكية" مع استقلال البلاد، وإبرام معاهدة "modus vivendi" (التسوية المؤقتة) بين تونس وحاضرة الفاتيكان في جويلية ١٩٦٤م لتسوية إرث الكنيسة. وقد أملت الأوضاع الجديدة على الكنيسة خوض سياسة مغايرة مع الدولة المستقلة، باتت فيها العلاقة مبنية على رؤية حذرة وبعيدة المدى. وفي خضمّ هذا التحول من الهيمنة المباشرة إلى تراخي تلك القبضة، غدا البحث عن تأقلم مع الظروف الجديدة ملحًّا. ويمكن الحديث عن سنوات فراغ، إن لم نقل تيه وتخبّط، في استراتيجية الكنيسة في تونس. تجلّت أساسا في رحيل شقٍّ واسع من رجال الدين والراهبات بعد أن دبّ اليأس برحيل قطيع الكاثوليك، ونقل معهد الآباء البيض المعروف في الراهن بـ"PISAI" (مختصر المعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية) من تونس إلى روما سنة ١٩٦٤، وقد كان تأسيسه سنة ١٩٢٦. لكن ثمة من يذهب إلى أن فترة الصمت ما كانت غيابا بل إقرارا بفاعلية الآلة البورقيبية التي ستقود تونس نحو الغرب، أكثر من عمل الكنيسة ذاتها. وهي قناعة عميقة باتت سائدة في الأوساط الكنسية بعد أن تبينت ملامح السياسة البورقيبية، فمن العبث تشغيل المحرك إن كان المحرك يشتغل. ولكن أيا كانت التفسيرات فقد كانت الكنيسة في تونس حينها في ضيقٍ بعد أن دخلت البلاد مرحلة التخلص من إرث المستعمر بمختلف أشكاله.

وبصدور قرارات مجمع الفاتيكان الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥)، الذي أيقظ الكنيسة في تونس من غفوتها، شكّل ذلك الحدث صحوة للكنيسة أوحى إليها أن العودة إلى المنطقة متيسرة ضمن استراتيجية ما يُسمّى بالحوار الإسلامي المسيحي، التي باتت مطروحة بقوة من قِبَل الكنيسة وأداة تعوّل عليها. وهو أمرٌ ممكن في ظلّ عدم توازن القوى بين الجانبين، وهيمنة الطرف الكاثوليكي على ما عُرِف حينها بالحوار الإسلامي المسيحي. وكان أبرز الناشطين في هذا المجال تنظيم الآباء البيض وعلى رأسه الراهب موريس بورمانز عبر مجلته "Islamochristiana" (دراسات إسلامية مسيحية) باعتباره الطرف المسيحي الأقوى الصانع لفلسفة الحوار والموجه له . وبالفعل شكّلت جماعة الآباء البيض في تونس مفهوم "الأقلية الخلاّقة" في ظل غياب "كاثوليكية الشعب"، كما حدد معالمها روبيرتو موروزو ديلاروكّا . حيث تعتمد استراتيجية الأقلية في هذه الحال على استقطاب عناصر الفضاء المزمع التحكم فيه، وجذبها إلى المراد الكنسي بشتى

المغريات. وهو ما حصل في تونس، حيث أحاط الراهب موريس بورمانز به لفيف من المؤرخين والمختصين في الإسلاميات والدراسات الحضارية وأساتذة العلوم الدينية من تونس، وحولهم إلى طينة طيعة ضمن المشروع الكنسي الجديد بدعوى الحوار، المقولة التي أغوت وأغرت الكثير طيلة عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات دون أي استعداد علمي لذلك من الطرف المسلم . وإن كانت تونس قد عرفت ثلاث شخصيات مهمة في الفترة الحديثة، أولت مجال الأديان اهتماما خاصا، إدراكا لخطورة هذا المبحث، وهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي والأستاذ محسن العابد والمؤرخ مُحَّد الطالبي، فإن العناية العلمية بالمسيحية وبسائر الأديان، قد بقيت فاترة وتقليدية، ولم تخرج عن منطق الملل والنحل، ولم تنفتح على المقاربات الحديثة في دراسات الأديان التي باتت تميز هذا الحقل.

ولم تسلك الكنيسة في تونس خطا موحدا في التوغل في المجتمع، فقد خاضت طرقا شتى ورفعت تحت يافطات عدة: "حوار الأفعال"، و"حوار العيش"، و"الحوار التربوي"، و"الحوار الاجتماعي"، و"الحوار اللاهوتي"، و"الحوار الروحي" ، وكلها سبل لبلوغ مأرب الكنيسة، كان فيها الجسد التونسي يقلَّب وهو مطاوع. أورد رئيس أساقفة باريس فرانسوا مارتي ضمن عظته في عيد الفصح ١٩٧٦ قولا بات عنوانا لسياسة الكنيسة واستراتيجيتها في قولبة المجتمعات بحسب الإنجيل: "ينبغي أن نقولب المجتمعات وفق الإنجيل لا أن نقولب الإنجيل وفق تبدلات الدهور".

اصطياد النخبة التونسية

كان من أوائل التونسيين الذين سارعوا للالتفاف حول الكنيسة وحول الآباء البيض تحديدا، أو بالأحرى تمّ صيدهم على الطريقة الإنجيلية المشهورة والمقترحة على سمعان بطرس "أترك صيد السمك وأنا أجعلك صيّاد الناس"، سعد غراب ومُحَّد الطالبي ومُحَّد الشرفي وعبد المجيد الشرفي، وذلك ضمن المساهمة في مجلة "إسلاموكريستيانا" أو ضمن "فريق البحث الإسلامي المسيحي" (GRIC)، الذي أُنشِئ خلال العام ١٩٧٧، وقد شاركهم جامعيون مغاربة، في حين نظر الجانب الجزائري بحساسية مفرطة للأمر لتجاربه

المريرة مع الكنيسة الغربية. وإن اختلفت الجماعتان –"إسلاموكريستيانا" و"غريك"– من حيث التركيبة والدور فإن رائحة البخور الكنسي تعبق من كلتاهما. أسفرت اللقاءات والأبحاث من الجانبين الكنسي والتونسي عن تقارب ملحوظ في وجهات النظر، لكنها لم تحرك قيد أنملة من المواقف الكلاسيكية للكنيسة تجاه الدين الإسلامي، ولم تطرح حتى قضايا تهمّ الواقع التونسي، إذ ثمة ماض ثقيل رافق الكنيسة في شمال إفريقيا لا يمكن القفز فوقه، ربما نشير في هذا السياق إلى مسألة المخطوطات المنهوبة من الزيتونة أكانت مخطوطات عامة أو مخطوطات قرآنية . ولم نلحظ تأثيرا من العناصر التونسية في أرثوذكسية تنظيم الآباء البيض، الأقرب إليهم، فغالبا ما واصل هذا التنظيم تصوير المجتمعات الإسلامية بمثابة أقفاص مغلقة على مستوى عقدي يدخلها المؤمن ولا يخرج، وهي مغالطة كبيرة عادة ما تُروَّج لأجل إعطاء صورة قاتمة عن الدين الإسلامي. فقد ساد استثمار رمزي في الصورة المقيتة على مدى عقود. عجزت العناصر المتأتية من الطرف التونسي أن تنقل الحوار والجدل داخل الثقافة الكاثوليكية الغربية، ربما لمحدودية القدرات، وكانت أعمال هؤلاء تُروَّج في الغرب بقدر ما تخدم الطرح الغربي تجاه واقع المجتمعات الإسلامية . وبقي إسهام التونسيين دون أثر يُذكَر ربما لتحركهم فرادى ولتشتت مقاصدهم أمام آلة كنسية منظَّمة. يُعدّ كتاب الطالبي "ليطمئنّ قلبي" مراجعة لتلك التجربة وكشفا عن التناقضات داخل الطرف التونسي الذي تقرّب من الكنيسة . لكن وبشكل عام لم تصنع استراتيجية الكنيسة النخبوية شخصا في تونس يضاهي المغربي جون مُحَمَّد عبدالجليل ، رغم أن العلماني التونسي والمغاربي بوجه عام، اِلتقى مع الكنيسة أو تقاطع معها في العديد من المواضع والطروحات، إلا أنه لم ينقلب كنسيا، وإن حجَّ كثيرون إلى معقل الآباء البيض في روما وزاروا قداسة البابا والتقطوا صورا تذكارية معه. صحيح أن في إفريقيا القارة قد حصلت تطورات للمسيحية على مستوى الانضمام للكنيسة والموالاة العقدية، ولكن التطورات في شمال إفريقيا كانت في استيعاب النخبة وجعلها مسايرة لهوى الكنيسة، من خلال الدعوات، وتيسير الحصول على التأشيرة، والمشاركة في الملتقيات، والمبيت المجاني في دير "بيزاي"، إضافة إلى المغازلة بطرق عدة. وبشكل عام لا يشغل الكنيسة الكاثوليكية في تونس جانب القلب الديني، بل ما يشغلها أساسا هاجس التحكم بالنخبة

التونسية، على مستوى توجهاتها السياسية والفكرية، لذلك تجد أغلب أنشطتها تتركز على مستوى عال، حيث ترنو الكنيسة إلى أنجلة العقول قبل تعميد القلوب والأرواح.

والملاحظ بشكل عام أن تونس لا تمثل دولة محورية في سياسة الكنيسة، بل هي أرض تبشير اجتماعي لا غير، وحتى وإن تواجد تبشير ديني فهو "تبشير صامت" وليس "تبشيرا ناطقا". لذلك يبقى النشاط الكاثوليكي نشاطا استيعابيا لشرائح محددة في المجتمع دون إظهار الجانب الديني فيه. لكن مع ذلك تمثّل تونس محطة ناجحة للعمل الاجتماعي للكنيسة.

الكنيسة والتوغّل في المجتمع

كان عدد الكنائس إبان الحقبة الاستعمارية يناهز المئة، أُعيد جلُّها إلى تونس، واستعيد بعضها مجددا في الفترة الأخيرة. ويتراوح عدد المسيحيين في تونس اليوم بين ٢٥ ألفا و ٣٠ ألفا منهم ٢٠ ألف كاثوليكي، يتوزعون على ثمانين جنسية. وثمة ١١ أبرشية منها ٤ في العاصمة يسهر عليها ٤٢ كاهنا، سِيم منهم ١٠ في تونس، وأما عدد الراهبات فهو ١٣٠، يتوزعن على ٢٥ جماعة. وبوجه عام لا وجود لكنيسة تونسية في الراهن ولكن هناك كنيسة في تونس، وتقريبا ربع الكاثوليك من يعنيهم شأن الكنيسة. ولكن السؤال هل الكنيسة في تونس تتطور أم تتراجع؟ فلو قارنا بين العدد في الفترة الاستعمارية والعدد في الراهن الحالي نلحظ تراجعا، ولكن هذا التموّج في العدد الجملي لا يكشف عن حقيقة الواقع، أكان ذلك مع المعمَّدين بالوراثة أو مع المعمَّدين الجدد، ولا يجيب عن السؤال بدقة. فالكنيسة في تونس فاعلة والنشاط واقع فوق الأرض التونسية، وفي مقابل ذلك فإن التونسيين طيلة هذه المدة لم يتشكّل بينهم "إكيلروس من أبناء البلد" وبالتوازي لم تتطور لديهم نخبة واعية بالكنيسة.

ولكن يبقى السبيل الاجتماعي للتوغل في المجتمع هو الأسلم للكنيسة وفي بلاد المغرب عامة الحساسة تجاه مسألة التبشير، وتحاول الكنيسة إتيان ذلك الفعل عبر سُبلٍ اجتماعية، وتونس إحدى المحطات الملائمة لذلك لما تتيحه من حرية في العمل والنشاط. فلا ريب أن الكنيسة الكاثوليكية مؤسسة أخطبوطية وتونس

هي فضاء للاستثمار المستقبلي. وصحيح أن الكنيسة في جوهرها تبشيرية، لكن بعد الفاتيكان الثاني ما عادت المؤسسة الدينية الكاثوليكية تسعى لترويج الدين في حد ذاته، بل ما يعنيها بوجه عام هو ما وراء الدين، أي تهيئة الأرضية لتقبّلِ المنظور الكنسي والرؤى الكنسية . وليست جاذبية الكنيسة في تونس مردّها إلى قوة عقدية بل إلى إغراء النموذج الغربي، والناس يتمثّلون الكنيسة جزءا من ذلك المشهد العام. فالكنيسة تجلب أنظار الناس لكونها تعرض خدمتها وأنشطتها في قالب إنساني حداثي غربي، والتونسي يغويه بريق الغرب وسحره.

صحيح أن الكنيسة تقوم بعمل تعليمي واسع في تونس، لكن النتيجة التبشيرية المباشرة غير جلية، وبشكل رسمي تحاول الكنيسة ألا تتطرق إلى موضوع التحول الديني في الدول العربية خشية لما قد تثيره من انتقادات، وعادة ما تتكتّم على ذلك. ففي التقرير الإحصائي الصادر بشكل دوري عن سكرتارية حاضرة الفاتيكان، الذي يرصد بدقة عالية تطورات الكنيسة على جميع الأصعدة، غالبا ما تغيب الإحصائيات المتابعة لبلاد المغرب والتي من ضمنها تونس . من جانب آخر يتعرض جورجيو باولوتشي وكميل عيد في مؤلف صادر في إيطاليا لمسألة النكوص في أوساط المسلمين، معتبرين أن كتابهما يشكل حرجا للكنيسة لتطرّقه لموضوع يُعدّ من التابوهات ومن المسكوت عنه .

والواقع أن مسألة التحول الديني مسألة شديدة التعقيد لارتباطها بمطلبي حقوق الإنسان وحرية الضمير، ولكن يبقى النكوص ناتجا بالأساس عن وهن في العقل الديني المغاربي عامة، ولحساسية الموضوع في العديد من الدول العربية تتكلم الكنيسة المعاصرة بازدواجية في هذه المسألة. ففي الجزائر حين أُثيرت المسألة منذ سنوات قليلة برّأ رأس الكنيسة هنري تيسيي كنيسته، معتبرا أن الأنجلة ليست من صنع الكنيسة الكاثوليكية في الجزائر واتهم التيارات الإنجيلية بذلك . ولكن من جهة أخرى تعرِض الكنيسة بتبجّح الناكصين، على غرار تعميد المصري مجدي علام في عيد الفصح ٢٠٠٨ في ساحة القديس بطرس في روما.

وتردد الكنيسة وأعوانها أن المسلمين يمنعون تحول الناس الديني ويلزمونهم بالحفاظ على معتقداتهم، وهي تدرك أن هذا الخطاب مفاده دعائي، وليس غرضه فتح باب النكوص. ولو كان ذلك التوجه مؤثرا وفاعلا

لركّزت الكنيسة جل اهتمامها على المسلمين في المهجر. ولا أقدّر أن ثمة انفتاحا على الكنيسة الكاثوليكية أكثر مما نجده في تونس، وهي التي تبثّ رسالتها التربوية والتعليمية في خمسة آلاف تونسي، وبحوزتها عشر مدارس كاثوليكية، وهو مما ليس له نظير في أي دولة كاثوليكية غربية. وفي إيطاليا لعله من المستحيلات الحديث عن التحاق صبي كاثوليكي بمدرسة عربية، في حين العكس في بلداننا التي تنعت بالانغلاق.

كان تعيين أسقف عربي على رأس الكنيسة في تونس المونسنيور فؤاد طوال سنة ١٩٩٢ بإيعاز من البابا الراحل كارول ووجتيلا. وليست المرة الأولى التي يدعو فيها القائمون على شأن الكنيسة إلى تعريب الكنيسة في بلاد المغرب طمعا في الفوز بقلوب الأهالي. ولئن كان الإلحاح على التعريب في السابق في المظهر فهو في الراهن في العنصر، إذ يُرْوى أن شارل لافيجري قد ألحّ على أعوانه في شمال إفريقيا أيما إلحاح، لخفض جناح الذل والتواضع للمسلمين، والتشبّه بهم بغرض جلبهم إلى دين يسوع. ودعا معاونيه ما أن تتوفّر لهم الفرصة المناسبة لاختراق قبيلة ما، حتى يقلّدوا ما أمكن عوائدهم في الملبس والمأكل، ونهاهم عن التعرّض لمسائل الدين والسعي للفوز بقلوب الناس وثقتهم. فضلا عن تعليماته للمبشّرين بتقليد الأهالي في ارتداء الشاشية والبرنس وأكل الكسكسي، عوائد العرب والأمازيغ الضاربة في القدم، كما حضّهم على استعمال المسبحة أمام الأهالي، تشبّهًا بالمسلمين، حتى يتوهّم الناس تقواهم، والتي سيعدّها أتباعه المراجعون لنهجه من"التوصيات الفولكلورية" . وفي التاريخ الراهن سايَر البابا يوحنا بولس الثاني ذلك التمشي، فكان اختيار أسقف عربي في تونس تلاه لاحقا ثان المونسنيور مارون لحام. لكن تعريب رأس الكنيسة في تونس وفي الجزائر أيضا (غالب بدر) لم يعف عنها طابعها الغربي، إذ يبقى غبطة الأسقف العربي متوجها صوب حاضرة الفاتيكان لا بيت لحم. لكن يبدو أن ذلك الخيار قد جرى التراجع عنه والعودة مجددا إلى العنصر الغربي، فالمونسنيور إيلاريو أنطونياتسي الأسقف المكلف في تونس حاليا عُيِّن سنة ٢٠١٣ وهو إيطالي الجنسية تمت سيامته في القدس.

وعلى سبيل المقارنة توظّف الكنيسة الكاثوليكية إمكانيات أوفر للتوغل في المجتمع التونسي تفوق ما توظّفه للتوغل في الجالية التونسية في المهجر، أكانت في إيطاليا أو في فرنسا، على سبيل الذكر. إذ تكثِّف اتصالها واستيعابها للمجتمع التونسي عبر المدارس وعبر النشاط الاجتماعي وعبر المؤسسة الخيرية

"الكاريتاس" والمصحات. والجلي أن الكنيسة داخل روما تعجز عن قلب "الماروكينو" برغم وهنه، وبرغم هشاشته الحضارية، فهو يشكّل كتلة صمّاء تستعصي عن الاختراق، ولو نظرنا وقابلنا بين عدد الداخلين والخارجين على مستوى الدينين نلاحظ الفارق الواسع بينهما .

في كتابه المعنون بـ"القرن الكاثوليكي: الاستراتيجية الجيوسياسية للكنيسة" تساءل أستاذ العلوم السياسية الإيطالي مانْلِيو غراسيانو هل سيكون القرن الواحد والعشرون قرن الكاثوليكية؟ وذهب إلى نفي ذلك، استنادا إلى كون الكنيسة تعيش أزمة خانقة بالداخل، وتشهد تآكلا في المركز ونزيفا في أمريكا اللاتينية خصوصا في البرازيل، حيث خسرت الكنيسة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ٢٥ مليونا من أتباعها . وما ذهب إليه غراسيانو حذّر منه كثيرون، لعل أبرزهم اللاهوتي هانس كونغ، فقد نبّه إلى أن سفينة الكاثوليكية تغرق ناعتا الوضع في مجمله بـ"أزمة الأمل" .

الكنيسة والإسلام السياسي

كان النظام الآفل في تونس يتوسّل بشتى السبل عرض نظامه في قالب حداثي منفتح. ومن المصادفات الجميلة أن تزامنت زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى العاصمة تونس في السنة نفسها التي زار فيها ملك البوب مايكل جاكسون تونس سنة ١٩٩٦، حيث أقيمت الدنيا وقعدت على شرف حلول الثنائي، فالبابا رمز لانفتاح الروح ومايكل عنوان معانقة الحداثة. وفي تونس واءم مناخُ الدكتاتورية الكنيسةَ، من حيث التيسير لأنشطتها، فقد كان عرضُ الحوار الإسلامي المسيحي وتشجيعه على مستوى دعائي وليس على مستوى علمي ورقةً بيد النظام للتدليل على انفتاحه. وهو أمر شاع في العديد من البلدان العربية، دون أي استعداد علمي أو معرفي لذلك. وقد بلغ تشبّث الكنيسة بالأنظمة القائمة حدّ ربط وجودها ومصيرها بها. وعلى أعمدة مجلة "التبشير اليوم / Missione oggi" الإيطالية ورد على لسان أسقف تونس الأسبق مارون لحام "حين يتغير القائد يمكن أن يتغير كل شيء. لقد تابعَ رئيسنا زين العابدين بن علي على درب الحبيب بورقيبة، ولكن لو وصل فرضا إسلاميّ يمكن أن نعود خمسين سنة إلى الوراء.

لذلك نعيش في رعب دائم ولا ندري ماذا يحدث بعد" . في الحقيقة كان موقف لحام تعبيرا عن موقف مجلس أساقفة شمال إفريقيا من ناحية تخوفاته من وصول الإسلاميين للسلطة قبل الثورة، وقد بقي هذا التخوف حاضرا بقوة في مواقف الكنيسة من التحولات السياسية في المنطقة المغاربية عامة. ولطالما عمل مجلس أساقفة شمال إفريقيا على الترويج في الغرب أن الأنظمة القائمة أفضل من الارتماء في أحضان المجهول. وقد يقول قائل ثمة مبرر للكنيسة متمثل في المقولة الإنجيلية "أعطوا ما للقيصر للقيصر وما لله لله" (متى ٢٢: ٢١) ولكن ذلك لا يلغي مبدأ "Unam sanctum" ومقولة "يا رب ها هنا سيفان" (لوقا ٢٢: ٣٨) التي سادت ثم بادت، طيلة فترة ما قبل العصور الحديث للسعي لحشر السيفين في غمد واحد. ولذلك وجب التثبت في الخطاب الذي تنتجه الكنيسة وتود ترويجه مع كل حقبة.

وبوجه عام كما حررتْ الثورةُ الشعب التونسي، حرّرتْ الكنيسةَ الكاثوليكيةَ أيضا من ريبتها وخشيتها. لذلك تكشف اللقاءات والدعوات لرموز الحركة الإسلامية إلى روما، ولا سيما إلى منصة جماعة سانت إيجيديو (الذراع العلمانية للكنيسة الكاثوليكية): راشد الغنوشي وعبدالفتاح مورو وعبدالمجيد النجار وغيرهم، عن تحول في تعاطي الكنيسة مع التوجهات الدينية في تونس، حيث بدأت العلاقة مع الإسلاميين، تشهد نوعا من التطبيع، بعد أن كانت مشوبة بسوء الظن وانعدام الثقة.

في ما مضى دبّ خلاف بين "الآباء البيض" و"جماعة سانت إيجيديو" في التعاطي مع الإسلام السياسي منذ احتضان مقرّ سانت إيجيديو في روما لمؤتمر المعارضة الجزائرية (١٩٩٥)، إبان ما يعرف بالعشرية السوداء. ويعود انغلاق الآباء البيض أمام الإسلام السياسي لتميزهم بتعامل عصابي مع الشأن الإسلامي، ولا سيما ما طبعه من نفور من الإسلام السياسي. وانحصر التقرب من النخبة التونسية قبل الثورة في نوعية محددة موالية للنظام من دعاة التوجه الحداثوي المزيف وأساتذة الجامعة الزيتونية المروَّضين من قبل السلطة، وجرى انغلاق عما دونهم. لكن الطابع التقليدي للآباء البيض، هو ما دفع لبروز طرف كنسي جديد ذي وجه علماني منفتح متخلص من الإرث العصابي، ألا وهو تنظيم "جماعة سانت إيجيديو"، ولا سيما في قدرته على ترويض الإسلاميين ومغازلتهم.

فبعد أن أدمن تنظيم الآباء البيض، والكنيسة عموما، خشية من تسنّم حزب إسلامي هرم السلطة، وأشاع تلك الريبة أيضا في الأوساط النافذة في الغرب، لاذ بالصمت بعد الثورة بعد تبنّيه طويلا رؤية اِلتقتْ مع مقول نظام بن علي؛ في حين نشط تنظيم سانت إيجيديو وأبدى تخلّصا من تلك المخاوف، وتبنى خطابا سلك فيه مسلك الواقعية السياسية. مع أن الكنيسة في تونس لم تشهد أي مظهر من مظاهر التلاسن أو التصادم، مع الحركة الإسلامية في تونس، أو مع رموزها، بشأن قضية مّا، منذ مطلع السبعينيات، تاريخ بروز تلك الحركة على الساحة.

ويمكن القول إن الكنيسة في تونس وامتداداتها الخارجية، قد اتخذت موقفا نافرا من الحركة الإسلامية في تونس، تجلى بالخصوص في النأي عن رموز حركة النهضة، طيلة العهد الدكتاتوري. فمثلا لم تدعُ أي من رجالات تلك الحركة إلى مؤسسات الكنيسة العلمية أو منابرها الأكاديمية في روما طيلة الفترة الدكتاتورية، مثل "المعهد البابوي للدراسات العربية والإسلامية" أو إلى الجامعات الحبرية، للحديث عن المسألة الدينية في تونس، رغم حرص الآباء البيض على تمتين صلاتهم بالأكاديميين التونسيين، أكانوا من مجموعة "إسلاموكريستيانا" أو مع مجموعة أساتذة الزيتونة النوفمبريين.

لقد ميزت سمتان بارزتان تاريخ الكنيسة في تونس في الزمن المعاصر: الصمت أمام الطغاة —كما كان الشأن مع زين العابدين بن علي– تحت مبرر التزامها بـ"دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، فتغاضت بشكل مشين عن انتهاكات النظام البائد؛ وفي الآن نفسه مساهمتها الفعّالة في نشر الرعب في الغرب من الإسلام وكان الأَوْلى التنبه إلى مفهوم الملة الإبراهيمية الغائب. ربما كانت تنقص الكنيسة شجاعة الوجود لتجاوز إرث الدهور. لكن مما يلاحظ أن تصريحات رجالات الكنيسة في تونس قد باتت أكثر اتزانا عقب الثورة، وأكثر جرأة في التصريح بما يختلج في الصدور. بعد التطبيع الحذر للعلاقة بين رموز الحركة الإسلامية في تونس وتنظيمات الكنيسة ، كان أبرز لقاء ذاك الذي رعته "مؤسسة الواحة" في تونس. حيث عُقِد في مطلع صائفة ٢٠١٢، يومي ١٨ و ١٩ جوان، المؤتمر السنوي لمركز الواحة الكاثوليكي الذي يرعاه رئيس أساقفة مدينة البندقية أنجيلو سكولا تحت شعار: "الدين والمجتمع في مرحلة انتقال، تونس تسائل الغرب"، وقد هدف المؤتمر إلى متابعة مسارات التحول العميق في تونس .

كان محور لقاء الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي مع البابا فرانسيس (برغوليو) في سبتمبر ٢٠١٤ حقوق الإنسان، والحرية الدينية، وحرية الضمير، ومن حق قداسة البابا أن يطرح ما يريد على الطرف التونسي. ولكن وددنا لو أن الرئيس الحقوقي تطرق إلى حق أطفال التونسيين و"الماروكيني" عموما، كما يسمى عرب إيطاليا، في "ساعة الدين" على غرار الكاثوليك، ونصف مليون مسلم من الصبية المسلمين معفيون من دراسة الدين في إيطاليا والملف الديني في إيطاليا بيد حاضرة الفاتيكان.